

التقدم في المفاوضات حاصل.. والحكم اللبناني يسعى لواقعة العرب على الاتفاق النهائي

ما خرجنا به من استنتاج في عدد «الهدف» الماضي حول واقع سير المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية - الاميركية عززته الوقائع اللاحقة، فقد أكدت معطيات الاسبوع الماضي مجدداً أنه لا أساس من الصحة لشائم الجانب اللبناني وقوله بأن المفاوضات تراوح مكانها وتقف في طريق مسدودة، فالمفاوضات في حقيقتها تشهد تقدماً ملحوظاً في اتجاه الاستجابة اللبنانية للشروط الاسرائيلية.

وواحدة من اهم الدلائل على ذلك هي الحركة السياسية التي قام بها الحكم اللبناني تجاه الدول العربية في الاسبوع الماضي، وتحديدًا يوم الثلاثاء. فبينما كانت الجولة التاسعة عشرة تواصل اعمالها في خلدة، وهي الجولة التي شهدت تصعيداً جديداً في الموقف الاسرائيلي المتصلب، استدعى وزير الخارجية اللبناني ايلي سالم رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بيروت وعقد اجتماعاً معهم طالباً منهم ومن دولهم وأن يتفهموا وضع لبنان الحساس بالنسبة الى المفاوضات مع «اسرائيل». كما قالت الاذاعة اللبنانية الرسمية ومؤكداً لهم



أن لا وقت للمزايدات ولا وقت لاختلاق الاعذار والحجج التي تضعف حجة لبنان في مفاوضاته! وعلى هذا الأساس طلب الوزير اللبناني، أو بالأحرى الحكم اللبناني، من الدول العربية ان تعطي لبنان الحرية الكاملة وتأييد اي اتفاق يتوصل اليه في المفاوضات.

وحسب الاذاعة اللبنانية الرسمية فان الوزير سالم استوضح من الدبلوماسيين العرب ما اذا كان لديهم دليل عن وجهة النظر اللبنانية ليصار الى البحث فيه، وفاجبوه بأن الطريقة التي يتبعها لبنان هي الطريقة الخاطئة! وفي هذا الاثناء أوفد الرئيس اللبناني امين الجميل مبعوثين عنه، هما النائب ادمون رزق والسفير هاني الأمين، الى عمان والرباط في مهمة ووصفت بأنها ولشرح وجهة النظر اللبنانية ازاء المفاوضات، للملكين الاردني والمغربي. وبطبيعة الحال لا يمكن الاستنتاج من هذا التحرك السياسي اللبناني نحو الدول العربية، الا بأنه دليل على وشك توصل لبنان الى اتفاق شامل مع «اسرائيل»، وان الحكم اللبناني يسعى الى ضمان موافقة هذه الدول عليه وتأييدها له قبل الاعلان عنه صراحة.

الاسرائيليون يؤكدون التقدم

والواقع أن مسألة التقدم في المفاوضات غدت ملحوظة بشكل واضح منذ الجولة السادسة عشرة التي اعلنت المصادر الاسرائيلية اثرها بأنه أمكن التوصل الى اتفاق أولي، رغم نفي المصادر اللبنانية لذلك. وبعد الجولة الثامنة عشرة عاد الناطق باسم الوفد الاسرائيلي وأبلغ الصحفيين بأن اتفاقاً مبدئياً قد تم تحقيقه حول الترتيبات الأمنية، التي ظل الجانب اللبناني يصر على انها احدي نقاط الخلاف الرئيسية التي تحمّل دون تحقيق تقدم في المفاوضات، وزاد الناطق الاسرائيلي في تأكيد عندا قال ان الخبراء القانونيين في الوفود الثلاثة بدأوا في صياغة بنود الاتفاق.

ووجدت هذه المعلومات تأكيداً جازماً لها في التصريحات التي أدلى بها رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض ديفيد كيمحي الى وكالة الأنباء المركزية اللبنانية ونشرت في الاسبوع الماضي عندما قال بأن المفاوضات «تتقدم بشكل جيد وهناك تبة حسنة متبادلة بين الطرفين، وقد سجلنا تقدماً كبيراً». وأضاف كيمحي قائلاً ونحن الآن في صدد صياغة بنود الاتفاق، وقد انتهينا من قسم كبير مهم منها، وهناك اتفاق قد حصل بين لبنان و«اسرائيل» والولايات المتحدة حول هذه البنود. الا ان رئيس الوفد الاسرائيلي رفض الافصاح عن البنود لأنها، كما قال «من صلب المفاوضات ولا يجب علينا أن ننشر التفاصيل الكاملة عن هذه المفاوضات».

واضافة الى هذا كله فان هنالك العديد من المعطيات الأخرى التي تؤكد اقتراب المتفاوضين من الاتفاق، فالأوساط السياسية الاميركية تحدثت غير مرة مؤخراً عن ان شهر اذار - مارس الجاري هو شهر الحل على صعيد الأزمة اللبنانية. كما ان صحيفة «العمل» الكتابية اوضحت منذ أيام ان الحكومة

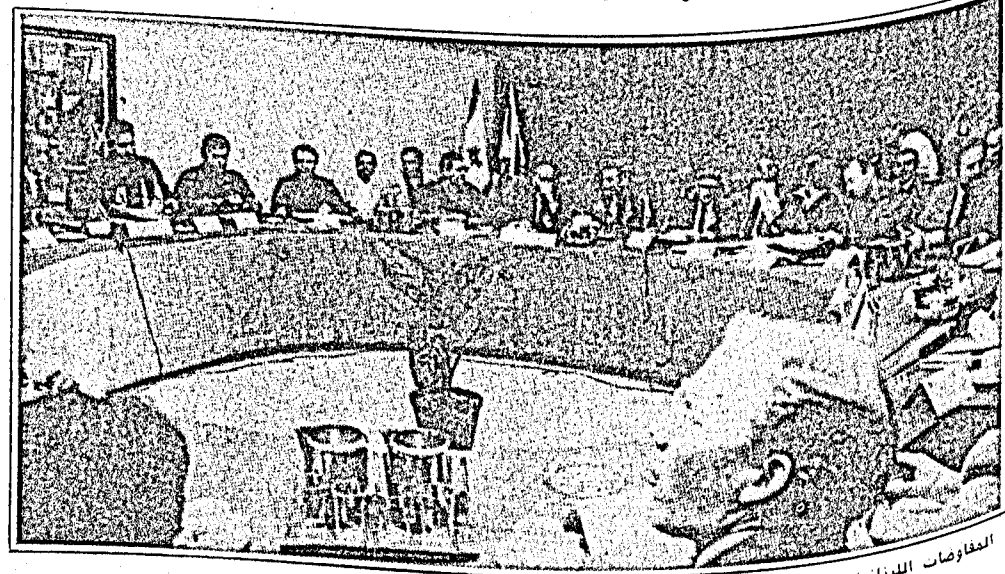
اللبنانية وضعت خطة أمنية سيبدأ تنفيذها خلال هذا الشهر، وهي ترمي الى نشر الجيش اللبناني، بمساندة القوات متعددة الجنسية خارج بيروت الكبرى شمالاً وشرقاً. وان هذه الخطة تم وضعها بناء على طلب السلطات السياسية بعد ان احترزت المفاوضات تقدماً يسمح بتوقع انسحابات اعتباراً من النصف الأول من شهر اذار - مارس.

الحكم اللبناني يريده اتفاقاً غير معلن

ان رفض الحكم اللبناني الاعتراف بوجود تقدم في المفاوضات يعود، كما قلنا في العدد الماضي، الى خوفه من الرفض المحلي والعربي لما يستتبعه اليه المفاوضات من اتفاق لن يكون، في حال من الأحوال، الا قبولاً بالمطالب والشروط الاسرائيلية الاساسية. ولهذا فان ما يسمى اليه الحكم اللبناني الآن هو ان يسري كل شيء في سرية تامة، وان ترضى «اسرائيل» باتفاق غير معلن، الا ان الاسرائيليين يرفضون ذلك بقوة لأن من شأن الاتفاق غير المكتوب وغير المعلن أن يمرق تحقيق واحد من اهم اهدافهم الرئيسية من وراء غزو لبنان، وهو تهينة الظروف أمام دخول الأردن، بعد لبنان ومصر، في حظيرة كامب ديفيد، وتوقيع معاهدة «سلام» عربية اسرائيلية شاملة تضمن وجود «اسرائيل» وأمنها. وهذا ما يفسر التصلب المستمر والمتزايد في الموقف اثناء المفاوضات:

وهو تصلب لا يسدو تكتيكياً، فقد أكدت مصادر وزارة الخارجية الاسرائيلية يوم الثلاثاء الماضي، بعد انتهاء الجولة التاسعة عشرة، بأنه «لا انسحاب ولا تراجع في مواقف «اسرائيل» لمواقفتها هي لم تتغير» كما قالت الاذاعة الاسرائيلية.

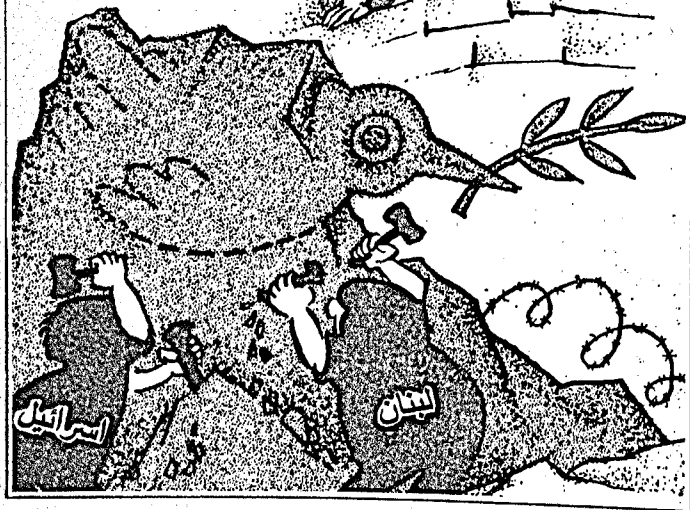
وهذا التصلب لا تقف وراءه الارادة الاسرائيلية بتدفع لبنان الثمن الكامل لعملية الغزو والكلفة ولا الارادة الماثلة بتوسيع نطاق كامب ديفيد فقط، وانما هو تصلب مطلوب أميركياً أيضاً لتحقيق ذات الأهداف، ولرفع حدة المجابهة في المنطقة الى مستوى حرب اميركية - اسرائيلية جديدة ضد



المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية

المارينز الاميركي

جندي «المارينز» لرفيقه:
شو رأيك منعبد عيد الاستقلال؟
(استقلال اميركا 4 تموز)



عن «كريستيان ساينس مونيتور»

العرب تجرهم عسكرياً على وضع انفسهم في القبضة الاميركية - الصهيونية اذا لم تتمكن الوسائل السياسية من تحقيق ذلك.

زوبعة «سام - ٥»

وعلى هذا الاساس يمكن أن نفهم الحملة الاميركية الواسعة ضد سوريا والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بموضوع نصب صواريخ «سام - ٥» السوفيتية في الاراضي السورية. وهي الحملة التي تصاعدت في الأيام الأخيرة بما ينذر - وبيع حار في الشرق الأوسط، حسب وصف الاوساط السياسية والدبلوماسية لاحتلالات الاوضاع التي ستتم بها المنطقة. فلقد اطلق اثنان من كبار المسؤولين في الادارة الاميركية الاسبوع الماضي تصريحات تهديدية لا يمكن النظر اليها بأنها اشغال للضوء الأخضر لـ «اسرائيل» باضرار نار حرب جديدة وهي تصريحات تذكر بتصريحات وزير الخارجية الاميركي

السابق الكسندر هينغ عشية حرب حزيران ١٩٨٢. فقد قال وزير الدفاع الاميركي كاسبار واينرغر بأن سوريا «أصبحت مركزاً متقدماً للامبراطورية السوفياتية» وان صواريخ «سام - ٥» تهدد أمن «اسرائيل» وأمن القوات الاميركية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط وهذا يجعل الوضع في الشرق الأوسط أكثر تعقيداً. اما وزير الخارجية جورج شولتز فقد اعتبر امتلاك سوريا لهذه الصواريخ بأنه حدث غير عادي ويدعو الى التفكير، ويؤدي الى عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، والتصريحات الاميركية هذه تهدف على صعيد الوضع اللبناني الى:

أولاً: الى تهديد سوريا بعملية عسكرية واسعة ضدها ما لم تخفف من موقفها الراض لاتفاق لبناني - اسرائيلي يكون على حساب سيادة لبنان واستقلاله الوطني وعلى حساب انتائه العربي، وما لم تسحب - سوريا - قواتها من لبنان دون قيد أو شرط.

ثانياً: تخويف لبنان من انه سيكون مسرحاً لحرب جديدة أشد وأوسع تحرق الأخضر واليابس فيه فيخسر بذلك اضعاف خسارته من تلبية الشرط والمطالب الاسرائيلية المطروحة على طاولة المفاوضات.

ثالثاً: تشجيع «اسرائيل» على زيادة تصلبها في المفاوضات لارغام لبنان على اعطاء الاسرائيليين والاميركان كل ما يريدونه، من هنا فإنه ليس ثمة مخرج للبنان من هذا المازق، مازق الابتزاز الاميركي - الاسرائيلي، العسكري والسياسي، الا الرفض المطلق لهذا الابتزاز وتنظيم مقاومة شعبية مسلحة واسعة للوجود العسكري الاسرائيلي في لبنان.. لأن من شأن هذا وحده، دون غيره، اجبار «اسرائيل» على سحب قواتها من لبنان دون شرط.